الأيام ALAYAM
الأربعاء 17 صفر 1433 - العدد 8311
Wednesday 11th - January 2012 - No.8311
www.alayam.com

بالقلم الرصاص

عثمان الماجد

شـيء مـن حـوار منسـي!!

بداية أود القول اني قد تأخرت غير عامد عن كتابة هذا المقال الخاص بمحاورة «أندريه» أحد الزملاء من خارج البحرين..عن أحداث البحرين، تأخرت لأنني ركنت هذا الحوار في جانب من الذاكرة ونسيته إلى أن جاءني «إيميل» قبل أشهر ينشد جديد البحرين، بعد انتهاء أعمال «لجنة تقصي الحقائق» لأجد نفسي ينطبق علي المثل القائل «كل تأخيرة وفيها خيرة». أما لماذا خيرة؟ فأقول لأن الكتابة في موضوع حقوق الإنسان تأتي منسجمة مع الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة التربية والتعليم لهذا الموضوع وتعتبر أن إشاعة ثقافته في الفضاء المدرسي وتدريب الطلبة وتدربهم سلوكاته ومهاراته أولوية قصوى منذ بداية المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه. ولهذا رأينا منذ الأيام الأولى لانطلاقة المشروع شروع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ مقرر دراسي خاص بالتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ابتداء من الصف الأول الابتدائي وحتى المرحلة الثانوية. وأجدها اليوم فرصة مناسبة لأكتب في هذا الموضوع وأحدثكم عن بعض تفاصيل ذلك الحوار، ولن يضر إن لامَستُ سقوفه السياسية التي طرحها زميلنا في شكل أسئلة أبتغي منها معرفة حقيقة الأوضاع التي كانت تصله مشوهة. وبالتأكيد فإنّ موضوع حقوق الإنسان هو موضوع الساعة البحرينية – وليس ساعة نبيل رجب بالطبع ولا وضاعة توقيتاتها أو فبركة أحداثها وبؤس مرادها–، ولذلك فسأعود بذاكرتي إلى ما دار بيني وبين صديقي من حوار لأنقل لكم سادتي بعضا مما جادت به عليّ مشاركتي في ملتقى تربوي يُعنى بتدريس التاريخ في عالم يتغير.

كان ذلك اللقاء في شهر أكتوبر من العام المنصرم، أي بعد الأحداث الحزينة التي عصفت بالبحرين ولا زالت مترتباتها تنز وجعا مجتمعيا طائفيا عاما، لا يلقى اهتماما ممن تأخذهم العزة بالإثم ويواصلون تخريب النسيج الاجتماعي بوسائل وأدوات تعمق من شقه وتزيد تفككه. وعلى هامش اللقاءات الرسمية كانت لي مع كثيرين من المشاركين في ذلك الملتقى حوارات بعضها كان عابرا وبعضها الآخر مقصودا، خصوصا وأن الحوارات كانت تجري في فترة كانت حافلة بالأحداث في مناطق عدة من العالم، وأرادت بعض الأطراف السياسية في البحرين ربط مجريات الحوادث فيها بما كان يجري هناك، رغم أن العلاقة كما أراها كانت ضعيفة باعتبار أن أكثر ما يطالب به محتجو تلك الدول متحقق في البحرين وإن كان يحتاج إلى تطوير يقره الحكم ويكفله ميثاق العمل الوطني. كانت الحوارات في جلها سياسية، ولكنها كانت تعرج على حقوق الإنسان والمواطنة وطبعا على الديمقراطية باعتبارها الوعاء الحاضن لهما، ومدى احترام حكومات الدول العربية لها مجتمعة. وفي لقاءين مقصودين كان لي حديثان مطولان مع زميل من مدينة هامبورغ الألمانية كان يبدي اهتماما غير عادي بأحداث البحرين ويطلب مني توضيحا لملابسات ما كان يصله منها عبر إعلام ظلم البحرين كثيرا. وباعتباره رجلا تربويا فقد أفرد أسئلة خاصة عن تدريس حقوق الإنسان ومدى حضورها في المناهج الدراسية.

وفي سياق إجابتي على سؤاله «هل لحقوق الإنسان والمواطنة حضور في مناهجكم الدراسية؟» وقد أجبته منطلقا من تصور أن موضوع حقوق الإنسان، في أي بلد من بلدان العالم، لا يستقيم إلا باستحضار البنية العامة لثقافة حقوق الإنسان وإبراز قيمها وسلوكاتها مثل الحق في التعليم والعدالة والمساواة والكرامة وغيرها من القيم التي تعرفها شرائع الخلق وتقرها شرائع الخالق، ومؤكدا له أن حكومة مملكة البحرين أولت مسألة حقوق الإنسان والتربية للمواطنة المكانة المستحقة قبل أن ترتقي إلى مصاف المسائل الضاغطة دوليا وإقليميا ومحليا وضمنتها أعلى قوانين الدولة ألا وهو الدستور، وكذلك ميثاق العمل الوطني. ونحن في البحرين لا ندّعي كمالا، ولكننا نبدي استعدادا للمراجعة والتطوير، ونقر بأنه ليس كل ما هو موجود في الدستور مُفعل في الواقع، ولكن الأكيد أيضا أن هذه الحقوق المنصوص عليها في الدستور يتطلب تحويلها إلى واقع ممارس وسلطة تشريعية على مستوى عال من الكفاءة قادرة على سن تشريعات وصوغ مشروعات تنموية لتفعيلها.

إذن «لماذا حدث ما حدث عندكم في البحرين طالما أنّ كل شيء منصوص عليه في الدستور؟» سألني هذا السؤال وكنت ألحظ أمارات التعجب مما سمعه مني قد اعتلت محياه، مضيفا «أليس لديكم كفاءات قادرة على تحويل هذه النصوص إلى تشريعات؟»، قلت له «نعم لدينا مثل هذه الكفاءات، لكن وصول أصحابها إلى البرلمان يصطدم بالثقافة العامة السائدة والمتمثلة في الانسياق الأعمى وراء رغبات التيّارات الإسلامية السياسية وهي التيارات السائدة في الشارعين السني والشيعي، وإن أظهرت الانتخابات الأخيرة تحرر الشارع السني من هذه الوصاية، ويبدو أنه تحرر مؤقت، فإن الشارع الآخر مشحون بخرافة المظلومية التاريخية التي لا تتيح للإنسان البسيط الاختيار على بساطة أمنياته فتراه يوجّه إلى قوائم توصف بـ»الإيمانية» يحددها رجال الدين.

لقد جدد «إيمايل» «اندريه» تواصل حواراتي معه، وجعلني أدرك من خلال أسئلته رغبة جامحة في تبديد سجف الظلام التي اصطنعها إعلام التلفيق والمغالطة والمزايدة على حقوق الإنسان؛ فبادرت إلى إمداده بالمبادرات الحكومية المنفذة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، والمبادرة المنزلة في إطار تنفيذ مرئيات الحوار الوطني. وحرصت على إطلاعه بين الفترة والأخرى على عينات من التصرفات العنيفة التي تمارس في الشوارع منوها بصبغتها السلمية التي صاغتها «الوفاق» و»وعد» رؤية وعقيدة تستوي فيها سلامة الأرواح والعباد والمرافق العامة مع الفتك بها وإسالة دمائها وتدميرها والعبث بها.

صلاح الجودر

ماما أمريكا.. ما بال البقية؟

الحادث الذي تعرض له أحد الحقوقيين قبل أيام قليلة والذي ثارت حوله ضجة إعلامية كبيرة على صفحات مراكز التواصل الاجتماعي (التويتر) كشفت عن تعاطي غريب للإدارة الأمريكية حول هذه القضية، ففي حين اتهم الحقوقي رجال حفظ الأمن بالاعتداء عليه كشفت الصور والتسجيلات بأنها أحدى المسرحيات التي يمارسها البعض للعودة إلى الصدارة، فتلك الصورة كشفت أنه لم يصب بأي سوء، بل إنه تلقى المعاملة الأكثر من حسنة من مجال الشرطة سواء في موقع الحادث أو في المستشفى حينما تلقى العلاج وخرج سالماً إلى أهله.

الغريب أن الإدارة الأمريكية التي غضت الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في معتقل غوانتاموا وسجن أبوغريب هي اليوم تتباكى لأحد المواطنين، بل وتطالب بإجراء تحقيق سريع عن أسباب السقوط والضرب التي تحدث عنها بعض الحقوقيين قبل أن تتضح الحقيقة بأنها حلقة جديدة من تشويه الحقائق وقلب الوقائع لمزيد من الاحتقان!.

بعيداً عن مسألة الحقوقي الذي سقط في الشارع إثر تدافع المتظاهرين في مسيرة غير مرخصة، وما أكثر الذين يسقطون يومياً بسبب الحفريات وأعمال الطرقات ولا من بواكي لهم!، فالادارة الأمريكية قلقه مما تعرض له الحقوقي من ضرب حسب ما نقلته (وكالة رويتزر) على لسان أحد المسؤولين الأمريكيين!، وأنها تطالب بإجراء تحقيق في القضية، الإشكالية ليست في سقوط أحد المواطنين في الشارع، فالكثير من الناس تسقط يومياً ولم نر تحركاً جاداً للدفاع عن هؤلاء الذين يسقطون، فالإدارة الإمريكية التي تتباكى اليوم لسقوط مواطن أين هي من العشرات من الناس ورجال حفظ الأمن الذين يتعرضون للعنف والتخريب والتدمير في الشوارع والطرقات يومياً؟ أين هي من حالات الخوف والفزع والرعب التي أصيب بها أبناء هذا الوطن على مدى عشرة أشهر حينما تم سكب الزيوت والقاء الحجارة والأسياخ على المارة حتى أردوا بسيخ مسموم فتاة برئية؟!، أين هي من الاقتصاد الذي تضرر بسبب اغلاق الشوارع وتشويه سمعة الوطن؟!، فإذا كانت الإدارة الأمريكية فعلاً تهتم بحقوق الإنسان فإن السؤال الكبير: أين هي من قرابة مليون إنسان يعيش على هذه الأرض، بين مقيم ووافد وزائر، يتعرضون يومياً لمثل هذه الأزمات والسقطات بسبب أعمال العنف والفوضى؟، لماذا لم تحرك ساكناً؟، ولم تصدر بياناً واحداً؟

الإدارة الأمريكية في اعلانها المؤيد والداعم للحقوقي ترسل رسالة واضحة حول العلاقة الحميمية مع بعض فئات المجتمع، وبأنها توليهم العناية والرعاية الكبيرة، وإلا لم نسمع يوماً بأنها اهتمت لإنسان يتألم يومياً مما يجري في الساحة من أعمال عنف وتخريب وتدمير!.

إن الغالبية الصامتة في هذا الوطن كذلك لها حقوق، فعلاً لا يطالبون ولا يرفعون أصواتهم بمطالبهم، ولكنهم في الناهية مواطنون، يحترمون القانون، ويلتزمون بالأنظمة، ويبتعدون عن كل ما يعكر صفو الأمن والاستقرار، فلماذا الإدارة الإمريكية اليوم تهتم لسقوط فرد وتتغاضى عن العشرات من الناس الذين يسقطون يومياً؟!.

إن العدالة التي هي أساس قيام الدول، وهي الغاية التي تنشدها راعية السلام (أمريكا)، فالأسس التي قامت عليها هذه الدولة، العدالة والديمقراطية والحرية، ولا شك أنها الدعائم الأساسية في استمرارها وبقائها وقوتها، ومتى ما تخلت عن هذه الأساس هي بلا شك ستكون في ركاب الدول التي قامت ثم بادت، من هنا فإن الإدارة الأمريكية عليها مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان بالتساوي، فلا تساند فرداً سقط لتتغاضى عن ملايين من البشر الذين انتهكت حقوقهم، فالعدالة هي أن يتساوى الناس في الحقوق والواجبات، من هنا فإن النداء للإدارة الأمريكية التي تسعى لتغيير سياسيتها في الشرق الأوسط أن تتساءل ما رأيها في بقية الشعب الذي يتعرض يومياً لأعمال العنف والتخريب والتدمير، أليسوا بشراً يستحقون الدعم والمساندة؟!.

د.حسن مدن

هل نقبل التقرير أم نرفضه؟

ثمة سؤال حاسم يتعين على الجميع أن يجيب عليه بمنتهى الصراحة والوضوح اللذين يفرضهما ظرف البلد، والسؤال هو التالي: ألم نقبل جميعاً بتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق بما في ذلك التوصيات التي تضمنها التقرير سواء تلك الواردة في فصوله المختلفة أو في الخلاصات التي انتهى اليها واضعوه؟

بل إن السؤال يجب أن يصاغ بصورة أكثر دقة ووضوح: ألم يقطع جلالة الملك مثل هذا الجدل حين أعلن أمام الرأي العام وأمام العالم كله، وعلى الهواء مباشرة، قبول الدولة بالتقرير وتوصياته لحظة تسلمه لهذا التقرير من رئيس اللجنة بحضور كامل اعضائها؟

وسارع جلالة الملك بالتوجيه الى أن تُنفذ الحكومة على وجه السرعة التوصيات غير القابلة للتأخير في هذا التقرير، ووجه اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات بالتوجيه نفسه، بأن تنهي أعمالها في موعد لا يتجاوز الشهور الثلاثة، وهذا ما يجري العمل الآن في سبيله.

وتمت خطوات ملموسة في هذا المجال بينها بدأت أعداد متفاوتة من المفصولين بالعودة إلى أعمالهم، وتوجه القضاء لإعادة النظر في العديد من الأحكام التي أصدرتها محاكم السلامة الوطنية، كما يجري العمل على أن تتضمن التشريعات الوطنية ما اقترحت لجنة تقصي الحقائق إضافته أو تعديله، وهناك أمور أخرى منتظرة.

لماذا إذن كلما وجدنا خطوة أو خطوات على طريق أن تجد بعض هذه التوصيات طريقها للتنفيذ تُشن الحملات التي هدفها إعاقة هذه الخطوات، وكأن من قام بها أتى أمراً فريا، مع ان هذه الخطوات تتسق مع قبول البحرين بالتقرير والتزامها بتنفيذ توصياته.

إن عملاً كبيراً مازال ينتظر البحرين من أجل أن تجد هذه التوصيات كاملة طريقها للتنفيذ، ولا طريق آخر أمامنا للتغلب على تداعيات الأزمة التي مرت بها البلاد، والخروج من حالة الاحتقان السياسي والأمني الا بالانطلاق من روح هذا التقرير ومحتواه، من أجل بلوغ عتبة الحل، فالتقرير وضعته لجنة محايدة لأعضائها صُدقية دولية، وهم عملوا على اعداد التقرير بمهنية وحياد، بعيداً عن التحيز المسبق لأي موقف، سواء كان الموقف الحكومي أو موقف القوى المعارضة.

وينبغي ألا ينتظر أي فريق أن يكون ما جاء به التقرير مطابقاً للرواية أو الرؤية اللتين يتبناهما، وهذا شأن أي عمل يتوخى القائمون عليه الحياد وعدم التحيز، وانما جلاء الحقيقة قدر الإمكان، فالحقيقة المطلقة لا يمكن بلوغها.

وعودة الى الوراء قليلاً علينا أن نتذكر أن إعلان جلالة الملك عن تشكيل اللجنة قُوبل بترحيب من كافة القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، ومثل هذا الترحيب كان يجب أن يظهر أيضاً لا في الاعلان عن قبول نتائج عملها، وانما، وهذا هو الأساس، القبول بأن تجد هذه التوصيات طريقها للتنفيذ، وهذا ما يجري العمل عليه الآن، على أصعدة مختلفة تشمل، فيما تشمل، الجوانب الحقوقية والتشريعية وكذلك المصالحة الوطنية.

وهذه الأخيرة بالذات تتطلب التأسيس لخطاب سياسي وإعلامي بناء ينشد بناء جسور الثقة بين كافة مكونات المجتمع، وإنجاز إصلاحات سياسية ودستورية وادارية حقيقية وجوهرية وتدابير لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات، هدفها تسوية التربة المؤُلدة للأزمـات، ووضـع البلد على سكة الخلاص.

محمد بن أحمد الرشيد

كم أنا سعيد بهذا الاتحاد

عايشتُ مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ أن بدأ فكرة، وكنت ممن شاركوا بفكرهم في هذا الأمر، وكتبت في حينه إلى ذوي الاختصاص برأيي في هذا المنتظر الكبير، وحين تم ميلاده وظهوره إلى حيز الوجود عملاً عربياً إيجابياً، سعدت أيضاً بأن مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي كنت أشرف بإدارته العامة آنذاك استضاف الأمانة العامة للمجلس في الشهور الستة الأولى من قيامها، وشارك في وضع لوائحها الداخلية.

وقد كان مكتب التربية العربي لدول الخليج وما انبثق عنه من مشروعات أهمها: قيامه بإنشاء جامعة الخليج العربي في البحرين، وإنشاء مركز البحوث التربوية في الكويت كان سابقاً لقيام المجلس بصفته الحالية.

ولقد تعمقت في نفسي من خلال إدارتي سنوات عديدة لمكتب التربية قوة الشعور بضرورة الالتحام الحقيقي لدول الخليج كلها؛ يقيناً مني بأن اتحاد الدول الخليجية حتمية لابد منها في مواجهة ظروف عصرنا العالمية السياسية منها والاقتصادية، وقد كان هذا شعوراً متبادلاً بين كلّ من هم على علم من أبناء منطقتنا بأن ظروف الحياة توجب علينا اللقاء والتوحد.

إنني لم أشهد من خلال طويل تعاملي مع أبناء بلادنا العربية الخليجية أية فوارق نفسية أو اجتماعية على الإطلاق، ما يجعل قيام وحدة لبلادنا الخليجية أمراً قريباً للنفوس، جامعاً للمشاعر، محققاً لطموحات أبنائها.

وتتوالى الأيام وتشرفني قيادة بلادي باختياري للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الذي يضم ثلاثين من أفاضل رجال ونساء الدول الأعضاء يلتقون دورياً ويقدمون المشورات والآراء ويرفعونها للمجلس الأعلى، من هنا ازداد شعورنا عمقاً في هذه الهيئة الاستشارية بضرورة تحقيق ما نرنو إليه من اندماج وحدوي.

وتفجّر الأحداث والعواطف المزمجرة من حولنا يجيء دافعاً أكبر لتوحد كل دولنا الخليجية، ولاسيما ان نظام مجلس التعاون ينص في إحدى مواده على أن التعاون بين الدول لابد ان يصل بها إلى الوحدة.

وشاء الله أن يرفع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز –حفظه الله– في اجتماع المجلس الأعلى الأخير في الرياض راية الدعوة إلى تحقيق الاتحاد الكامل لهذه الدول، فيستجيب له الجميع بصدق وحماس غير مسبوق في مثل هذه الأمور.

لقد حاورتُ كثيراً ممن أعرفهم حول هذا الشأن –الذي يُسعد الجميع– وطلبت منهم ان نكون جميعاً عوناً فاعلاً وسنداً عملياً للجهات الرسمية فيما ينبغي ان يحقق هذا الاتحاد ويدعم فعالياته، ويحقق أهدافه.

وسؤالي المحدد هو: ما هي أنجح السبل؟ وما هو الممكن والمناسب من مقومات هذا الاتحاد؟

إن الفرق كبير بين أن يقدم الإنسان على اتخاذ موقف أو عمل من باب الترف، وأن يتخذه من باب الضرورة.

إن الضرورة الواقعية التي نعيشها اليوم توجب علينا التنازل عن بعض جوانب الأعمال الفردية، وتفرض الامتزاج في الوحدة، التي هي القوة والنجاة والحفاظ على السيادة والأمن الجماعي؛ إذ لا أمن لدولة منفردة، وإنما الأمن والسلام يلازمان الوحدة.

وأول ما هو لازم أن يبدأ به هذا الاتحاد هو توحيد قوة الدفاع؛ لنرى وزارة دفاع خليجية واحدة قوية قادرة؛ فلتتماسك الأيدي وتتساند الأكتاف فإن يداً إلى يد قوة، وحجراً إلى حجر بناء.

فلقد علمتنا الأحداث السابقة والحاضرة أن المخاطر واحدة، وان ما يمس أية دولة من دولنا هو مساس بالدول الأخرى كلها، ولا أجد خطراً خارجياً يهدد دولة من دولنا دون سواها، فالخطر داهم للجميع، والأمن سلام لنا كلنا معاً.

ويأتي توحيد سياستنا الخارجية الممكن الثاني الذي أرجو تحقيقه، بأن تكون لنا وزارة خارجية واحدة، وسفارة خليجية واحدة في كل دولة من دول العالم التي نقيم معها علاقات تحمل موقفاً واحداً، وتبدي رأياً واحداً قوياً جامعاً.

أما ثالث ما هو ممكن التحقيق من هذا الاتحاد فهو مزيد من الانصهار الاقتصادي بما في ذلك توحيد العملة التي طال انتظارها، وعدم إرجاء ما سبق الاتفاق عليه من قرارات تصب كلها في صالح الاتحاد.

إنني ممن لا يؤيدون المركزية، ويدعون إلى إعطاء كل منطقة حريتها في علاج قضاياها الداخلية، لهذا فلكل دولة من الدول أن تقرر ما يخص شؤونها المحلية ومطالب الحياة الداخلية عندها: كشؤون البلديات، والرعاية الصحية، والاسكان، وكذا رعاية التعليم بكل مراحله وأنواعه، على ان يكون هناك تقارب في سياساته وتوجهاته، وتسهيل قبول الطالب من أي دولة يجيء من دولنا.

الاتحاد قوة.. علّمنا التاريخ أهميتها، وهي في هذا العصر أشد ضرورة، وأكثر إلحاحاً؛ ما جعلني أشعر بسعادة غامرة حقيقية بدعوة خادم الحرمين الشريفين لتحقيق هذا الاتحاد بين دولنا، دول مجلس التعاون والاستجابة الفورية من قبل القادة لهذه الفكرة النبيلة.

أما الذين يمتعضون لذلك قائلين: بأن مزايا بعض شعوب دولنا مع قيام الاتحاد ستتأثر سلباً، فقد جانبهم الصواب وباعدهم الحق.. فالأمور الكبرى لا تقاس بالفرديات، وأخشى أن المزايا التي يخافون ضياعها مع قيام هذا الاتحاد سوف تضيع إذا لم يقم هذا الاتحاد ويحفظها لبلادنا.

ولأولئك الذين يقولون إن تحقيق هذا الاتحاد ليس سهلاً أقول لهم: إنه –مع ذلك– غير مستحيل ولا متعذر، وعسى ان يكون المختارون لبلورة أسس هذا الاتحاد من ذوي الرؤى الثاقبة الرحبة الذين يبتعدون عن مواقع أقدامهم في نظرتهم إلى البعيد مما هو أمامهم.

وفقنا الله جميعاً إلى الخير والصواب والأخذ بأسباب القوة مهما غلا ثمنها، اللهم اجعل صدورنا سليمة معافاة، وأمدنا يا ربنا بتأييد من عندك وتسديد..